E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1996/112
14 March 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
البندان ٣ و ٢١ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم أعمال الدورة

متابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان عن زيارته لاندونيسيا وتيمور الشرقية، في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

١- في بيان ألقاه رئيس الدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان في ١ آذار/مارس ١٩٩٥، رحبت اللجنة بتعهد حكومة اندونيسيا توجيه دعوة إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان لزيارة تيمور الشرقية في عام ١٩٩٥ وتقديم تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والخمسين. وقام المفوض السامي بزيارة اندونيسيا وتيمور الشرقية في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وهو يعرب عن تقديره البالغ لحكومة اندونيسيا للدعوة التي وجهتها إليه وللتسهيلات التي وفرتها له أثناء اقامته وللسماح له لمقابلة أي شخص يرغب في الاجتماع به. ويعرض هذا التقرير بناء على الطلب الوارد في البيان المذكور أعلاه.

زيارة اندونيسيا وتيمور الشرقية

٢- اجتمع المفوض السامي، أثناء زيارته، مع ممثلي الحكومة، بمن فيهم رئيس اندونيسيا ووزير الخارجية ووزير الدفاع والنائب العام ووزير شؤون المرأة وسكرتير وزير الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأعضائها، وممثلي المراكز الأكاديمية ومراكز البحوث، والمنظمات غير الحكومية، ووسائط الإعلام. كذلك أجرى المفوض السامي مقابلة مع السيد كسانانا غوسماو، زعيم الحركة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة المسجون في مركز سيبينغ الإصلاحي في جاكرتا.

٣- واعترف المفوض السامي، في اجتماعه مع وزير الخارجية، السيد علي آلاتاس، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بالخطوات التي اتخذتها الحكومة بالفعل فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وهي أولا وقبل كل شيء إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وأشاد بتعاون حكومة اندونيسيا مع آليات لجنة حقوق الإنسان، مثل توجيه الدعوة إلى المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي في عام ١٩٩٤ وإلى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب في عام ١٩٩١.

٤- وسلم المفوض السامي الوزير مذكرة تتضمن قائمة بالمسائل التي أثارها المقررون الخاصون المعنيون بمواضيع بعينها والآليات الأخرى للجنة والهيئات ذات الصلة المنشأة بموجب معاهدات لحقوق الإنسان. وقال المفوض السامي إنه لا يقوم ببعثة لتقصي الحقائق لكن حواره مع الدول الأعضاء يهدف في جانب منه إلى متابعة التوصيات التي قدمتها آليات وهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وأكد أهمية تعاون اندونيسيا تعاوناً كاملاً مع جميع أدوات وآليات برنامج حقوق الإنسان للأمم المتحدة. وأشار إلى استعداده للتعاون مع حكومة اندونيسيا فيما يتعلق بتحقيق خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان ومواصلة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اندونيسيا وتيمور الشرقية.

٥- ورحا المفوض السامي أن تولي حكومة اندونيسيا اعتباراً ايجابياً لعدد من المسائل المحددة لحقوق الإنسان وما يتصل بها من مسائل. وأشار إلى أهمية التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وأكد ضرورة تصديق اندونيسيا على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفضلاً عن ذلك، طلب المفوض السامي من حكومة اندونيسيا أن تتيح للمنظمات الدولية غير الحكومية لحقوق الإنسان فرصة كاملة للوصول إلى اندونيسيا وتيمور الشرقية.

٦- وفيما يتعلق بالحادث الذي وقع في ديلي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، طلب المفوض السامي من حكومة اندونيسيا دفع تعويضات لأسر الضحايا. وأكد ضرورة الاستمرار في البحث عن المختفين والقتلى. وقال إنه ينبغي بذل جهود جديدة لتعيين مواقع القبور وإعادة الجثث إلى الأسر المعنية، بالتعاون مع ممثلي كنيسة تيمور الشرقية والمجتمع المحلي. وأخيراً، رأى أنه ينبغي أن يستمر التحقيق في الحادث مع ظهور معلومات جديدة.

٧- وطلب المفوض السامي من الحكومة أن تنظر في جملة تدابير إضافية من بينها التدابير التالية: (أ) نقل عدد من السجناء التيموريين وهم غريغوريو داكونها سلدانها، وفرانشيسكو ميراندا برانكو، وساتورنينو دا كوستا بيلو، وخاثينتو ألفيس، وفيلومينو دا سيلفا بيريرا، وخوفنليو دي خيسوس مارتنز، من سجن سيمارنغ في وسط جاوه إلى سجن ديلي؛ (ب) إلغاء قانون مكافحة التخريب؛ (ج) وضع حد لهجرة الاندونيسيين إلى تيمور الشرقية؛ (د) تخفيض القوات في تيمور الشرقية؛ (هـ) العفو عن جميع المدنيين المدانين لجهرهم بمعارضتهم السياسية أو لكشفهم حقائق تتعلق بالحادث الذي وقع في ديلي وغيره من المظاهرات الأحدث عهداً. كذلك أكد المفوض السامي أهمية سن تشريعات تكفل احترام التراث الديني والثقافي والتاريخي لسكان تيمور الشرقية وتحمي استخدام اللغة البرتغالية في المدارس.

٨- وقال وزير الخارجية إنه يتطلع بشدة إلى اقامة علاقة تعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان تأييداً لمذكرة النوايا الموقعة في عام ١٩٩٤. وذكر الوزير بالخطوات التي اتخذتها اندونيسيا منذ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في عام ١٩٩٣ في فيينا، مثل عقد حلقات تدارس اقليمية ووطنية عن حقوق الإنسان وإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وتعد الحكومة حالياً خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان تركز بصورة رئيسية على التعليم ونشر المعلومات. ورحب السيد آلاتاس بما أبداه المفوض السامي من تأييد لخطة العمل الوطنية. وأشار إلى أن زيارة المفوض السامي ستكون بداية حوار على أعلى مستوى بشأن مسائل حقوق الإنسان، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وإعلان وبرنامج عمل فيينا وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٩- وأعرب الوزير عن ارتياحه للاعتراف بالجهود التي بذلتها حكومته، وبخاصة فيما يتعلق بتعليم حقوق الإنسان. وأشار إلى أن اللجنة الوطنية قد أثبتت فعاليتها واستقلالها. وقال إنها تخطت مرحلة الاتهام وأصبحت تساعد في حل مشاكل محددة، مثل المنازعات على الأراضي. وقال السيد آلاتاس: "إن خطانا في ميدان حقوق الإنسان قد تبدو بطيئة لكنها متأنية بالتأكيد وستستمر".

١٠- وأشار الوزير إلى أنه يشعر بقدر من خيبة الأمل بسبب تقارير معينة لآليات اللجنة، وهي تقارير يمكن اعتبارها غير متوازنة ومفتقرة إلى الموضوعية، وبسبب موقف بعض المنظمات غير الحكومية التي تبدو وكأنها تشن حملة سياسية ضد اندونيسيا. وفيما يتعلق بالتصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان، قال إن خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان ستتضمن جدولا زمنياً للتصديق، بدءاً باتفاقية مناهضة التعذيب. وقال إن اندونيسيا تواجه صعوبات معينة فيما يتعلق بالعهدين الدوليين، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١١- وأكد الوزير أن تيمور الشرقية هي أساساً مشكلة سياسية تؤثر على قضايا حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالحادث الذي وقع في ديلي، أشار إلى أن الحكومة قد اعترفت بمسؤوليتها وقامت بالتحقيق وبمعاقبة من ثبت ارتكابهم للجرائم. وأشار على وجه الخصوص إلى اقالة لواءين ومعاقبة ثمانية من أفراد الجيش. وردا على اقتراح المفوض السامي باقامة وجود للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، أشار إلى أن هناك مشاكل تعترض فتح مكتب للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وأن هناك مع ذلك إمكانية لإنشاء وجود لحقوق الإنسان في جاكرتا. وأشار المفوض السامي إلى أن عمل الموظفين المعنيين ينبغي أن لا ينصب على برامج التعاون التقني وإنما ينبغي أن يكون في استطاعتهم أيضاً الذهاب إلى تيمور الشرقية كلما لزم الأمر وتقديم تقارير مباشرة إلى المفوض السامي المعني بمسائل حقوق الإنسان.

١٢- وأشار الوزير إلى أن البحث عن المفقودين بعد حادث ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ما زال جارياً. وذكر أن دفع تعويض لأسر الضحايا تولت مسؤوليته منظمات خيرية. وقال إنه رغم أن برنامج التهجير لا يسري على تيمور الشرقية فقد توجه سيل من الاندونيسيين إلى تيمور الشرقية لأسباب ثلاثة رئيسية وهي: '١' باعتبارهم موظفين محليين للحكومة المركزية؛ '٢' كخبراء في مجال الهندسة والصحة والتعليم؛ '٣' كتجار.

١٣- وأكد المفوض السامي، في اجتماعه مع اللجنة الوطنية الاندونيسية لحقوق الإنسان، أهمية عمل اللجنة على المستويين الوطني والدولي. وشجع أعضاء اللجنة على مواصلة جهودهم لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحث الحكومة على اتخاذ التدابير الرامية إلى تلافي أو تدارك انتهاكات حقوق الإنسان. وأشار المفوض السامي إلى أنه ينبغي أن تستند اللجنة إلى القانون وأن تحصل على موارد كافية للعمل بشكل مستقل وأن تضمن تنفيذ الحكومة لتوصياتها بدقة.

١٤- وذكر أعضاء اللجنة الاندونيسية أن اندونيسيا تتخذ خطوات هامة في ميدان حقوق الإنسان وهو الأمر الذي كثيراً ما لا تعترف به لجنة حقوق الإنسان. وأشاروا إلى أن القانون الاندونيسي يعتبر التعذيب جريمة. وأُبلغ المفوض السامي بعزم اللجنة على فتح مكتب لها في ديلي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١٥- وأشار المفوض السامي إلى أنه يتعين على اللجنة الوطنية أن تبحث إمكانية التحقيق في الأحداث الماضية، مثل الحادث الذي وقع في ديلي في عام ١٩٩١. ولاحظ المفوض السامي في هذا الصدد أنه في بيانات الرؤساء بشأن تيمور الشرقية، أكدت لجنة حقوق الإنسان بوضوح مسألة التحقيق المستمر وأن تلك البيانات قد حظيت بتأييد حكومة اندونيسيا أيضاً. وأكد رئيس اللجنة الاندونيسية للمفوض السامي أنه ليست هناك قاعدة تمنع اللجنة من التحقيق في الانتهاكات التي حدثت في الماضي؛ وأن اللجنة على استعداد للقيام بذلك.

١٦- وأعرب وزير الدفاع والنائب العام، في اجتماعهما مع المفوض السامي، عن تأييدهما لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأشار وزير شؤون المرأة والشؤون الاجتماعية إلى التقدم الذي أحرزته اندونيسيا في مجالات الصحة والتعليم والتنمية ومكافحة الفقر؛ وأوضح أن نسبة السكان التي كانت تعاني سابقاً من الفقر قد انخفضت من ٦٠ في المائة إلى ١٦ في المائة. وأكد أعضاء في البرلمان أنهم يدرسون مسألة التصديق على صكوك حقوق الإنسان، بدءاً باتفاقية مناهضة التعذيب.

١٧- وعقد المفوض السامي، أثناء وجوده في ديلي بتيمور الشرقية، لقاءات مع المحافظ والقائد العسكري المحلي ورئيس الشرطة وأعضاء في المجلس المحلي والأسقف كارلوس كسيمينيس بيلو ورئيس جامعة ديلي والناشطين في مجال حقوق الإنسان ورئيس الكنيسة البروتستانتية وأعضاء ما يعرف باسم "جماعة ١٩٥٩" وممثل للكنيسة الانجيلية، كما اجتمع في مركز الشرطة بزعيمة لاجئي البحر، السيدة ماريا ف. بيريرا، التي كانت قد حاولت الذهاب إلى استراليا. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع المفوض السامي بالرئيس الحالي والرئيس السابق لمكتب لجنة الصليب الأحمر الدولية في ديلي. وقام بزيارة مشروع نموذجي لتنمية المجتمع المحلي في إليو والمعهد الهندسي في هيرا، بتيمور الشرقية.

١٨- وتلقى المفوض السامي آراء متضادة فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

١٩- وأكدت السلطات، بما في ذلك المحافظ وموظفو الجيش والشرطة، أن الحالة طبيعية وأن هناك جهوداً مستمرة تبذل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشارت إلى أن التوتر في تيمور الشرقية قد خلقته عناصر إجرامية، وغالباً في ديلي، وأن الأمر لا يخلو من تدخل خارجي. وأفادت بأنه باستطاعة كل من يرغب من أبناء تيمور الشرقية في مغادرة ديلي أو تيمور الشرقية أن يفعل ذلك. وقالت إن لاجئي القوارب الذين حاولوا الإبحار إلى استراليا قد انقذوا بغية تلافي وقوع كارثة بسبب الشك في صلاحية

القارب للإبحار. ومن مجموع يناهز ٣٠ شخصاً متورطاً، ليس هناك سوى ٥ أشخاص ما زالوا محتجزين انتظاراً لقرار من أحد القضاة. وقال رئيس المجلس المحلي إن الحالة قد تحسنت بصورة كبيرة في الأعوام القليلة الماضية، وبخاصة فيما يتعلق بالتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورأى أن الحكومة قد أجرت تحقيقاً شاملاً ومرضياً في حادث ديلي. وكانت هناك آراء مماثلة أعرب عنها عدد من المنظمات غير الحكومية.

٢٠- ورأى آخرون أن الحالة آخذة في التدهور وأن ظروف الحياة تبدو طبيعية في الظاهر فقط. وأعربوا عن اعتقادهم بأن المشكلة الرئيسية هي مشكلة سياسية، وأن هناك انتهاكات جسيمة للغاية لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وأشاروا إلى أن عدداً كبيراً من أسر الضحايا ما زالت تجهل مصير أفلاذ أكبادها بعد مضي أربعة أعوام على حادث ديلي. وإذا كان هؤلاء المفقودون قد قتلوا، فينبغي إخبار أقاربهم بمكان دفنهم ومحاكمة وإدانة المسؤولين عن ذلك. وأشاروا إلى أن فرص الوصول إلى تيمور الشرقية محدودة حتى بالنسبة للمنظمات الاندونيسية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. وادعي أن المحتجزين من أبناء تيمور الشرقية يعذبون. ورأوا أن السلطات العسكرية لا تتردد في تدبير أي شيء، بما في ذلك الانشقاق، وأنها مسؤولة عن خلق مناخ من الخوف والقمع.

٢١- وأكدت ماريا فاطيما بيريرا، زعيمة لاجئي البحر البالغ عددهم ٣٣ شخصاً والتي حاولت الوصول إلى استراليا، للمفوض السامي بمركز الشرطة في ديلي أن هناك ٥ أفراد فقط ما زالوا محتجزين وأنهم لم يتعرضوا لسوء المعاملة. ورداً على سؤال بشأن دوافعها لمحاولة الرحيل، قالت إنها ترغب في حياة أفضل لنفسها ولابنتها.

٢٢- واجتمع المفوض السامي بكسانانا غوسماو في مركز سيبيننغ الاصلاحي في جاكرتا في ٧ كانون الأول/ديسمبر. وبدا السيد غوسماو متمتعاً بصحة جيدة وأخبر المفوض السامي بأنه في أحسن حال يمكن أن تتاح لشخص محروم من حريته. وطلب السيد غوسماو من المفوض السامي نقل رسالة سياسية إلى الأمين العام. وقال إنه على استعداد لمساندة أي إجراء يمكن اتخاذه لتحسين الحالة في تيمور الشرقية نظراً لقلقه البالغ بشأن مستقبل قومه.

الاستنتاجات

٢٣- أجرى المفوض السامي محادثات صريحة للغاية مع حكومة اندونيسيا بشأن مسائل رئيسية في مجال حقوق الإنسان ورأى أن زيارته كانت خطوة هامة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اندونيسيا وتيمور الشرقية. واعترف المفوض السامي بالتقدم الذي أُحرز في ميدان حقوق الإنسان في اندونيسيا، وبخاصة عن طريق إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك، أعربت حكومة اندونيسيا عن عزمها على تعزيز التعاون مع آليات لجنة حقوق الإنسان والاستمرار في تنفيذ توصياتها. وأعلنت الحكومة أنها ستوجه دعوات إلى المقررين المعنيين بحقوق الإنسان والأفرقة العاملة في مجال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة "في الوقت المناسب".

٢٤- وأبلغت حكومة اندونيسيا المفوض السامي بأنها أقرت سياسة سيجري تفصيلها في خطة عملها الوطنية وتتعلق بالانضمام إلى صكوك حقوق الإنسان للأمم المتحدة طبقاً للأولويات. ويأتي التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب في مقدمة الأولويات.

٢٥- وبينما أحاط المفوض الخاص علماً بانجازات اندونيسيا في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أعلن أن هناك انتهاكات لحقوق الإنسان يجب تداركها. ويصدق ذلك بصورة خاصة فيما يتعلق بتيمور الشرقية.

٢٦- وفيما يتعلق بالحادث الذي وقع في ديلي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، وافقت حكومة اندونيسيا على مواصلة البحث عن المفقودين. وذكرت أنها ستوافي المقرر الخاص بأي معلومات جديدة عن حادث ديلي وعن الأشخاص المجهولي المصير. ومن المحتمل أن تقرر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في اندونيسيا، من جهتها، التحقيق في حادث ديلي في حالة "ظهور معلومات جديدة".

٢٧- واتفق على رفع مذكرة النوايا المبرمة بين حكومة اندونيسيا والمفوض السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان (والموقعة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤) إلى مستوى مذكرة التفاهم. وسيجري في هذا السياق إنشاء وجود لحقوق الإنسان في جاكرتا في نطاق مكتب الأمم المتحدة هناك. ويجري حالياً التفاوض بين مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وحكومة اندونيسيا بشأن ولاية هذا الوجود الخاص بحقوق الإنسان.

٢٨- إن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية يمكن وينبغي أن تتحسن: وهذا التحسن يجب أن يكون غاية في حد ذاته. وذلك يمكن، في الوقت ذاته، أن يؤثر ايجابياً على الحوار السياسي. وفي هذا السياق، يمكن أن تمثل زيارة المفوض السامي خطوة ايجابية هامة من زاوية التعاون بين حكومة اندونيسيا والأمم المتحدة في مسائل حقوق الإنسان.

٢٩- ويجري المفوض السامي حالياً مناقشات مع حكومة اندونيسيا بشأن مذكرة للتفاهم. وسيواصل بذل ما في وسعه لتحسين تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اندونيسيا وتيمور الشرقية. وسيساند بقدر المستطاع تحقيق خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، وتنفيذها بالتعاون مع مختلف الوكالات المهتمة. وسيعترف بالتقدم أينما تحقق وسيستمر في التصدي لمشاكل حقوق الإنسان بأسلوب بناء وموضوعي بأقصى المستطاع، بما يتفق مع ولايته ومع الإعمال الفعال لجميع حقوق الإنسان.

- - - - -